التنمية بالحوض الغربي (الإكراهات والإمكانات)

ألمين ولد عيد الله
قسم الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

مقدمة

تقع ولاية الحوض الغربي بين خطي الطول 15-17 شمالا وخطي العرض 9-10 غربا. وتغطي مساحة قدرها حوالي 53400 كلومتر مربع (نسبة 5.4% من التراب الوطني). يحدها من الغرب والشمال منحدرات ولايتي العصابة وتكانت التي تشكل الحدود الجغرافية لها مع هاتين الولايتين ومن الشمال الشرقي والشرق ولاية الحوض الشرقي، أما من الجنوب فتحدها جمهورية مالي (انظر الخريطة رقم 1).

تعد مسألة التنمية من القضايا الاستراتيجية التي حظيت باهتمام الساسة والباحثين في حقول المعرفة المختلفة إلى جانب جعلها أولوية في برامج وسياسات المنظمات العالمية والإقليمية، وجدير بالذكر أن التنمية أضحت أكثر من أي وقت مضى مطلبا أساسيا لتحقيق وتلبية احتياجات الافراد وتحسين مستوياتهم المعيشية سيما الذين يعانون من الفقر والتهميش والهشاشة وهو ما جعل الهيئات الدولية والإقليمية توجه جهودها التنموية لخلق فرص استثمار حقيقية تأخذ في الحسبان أهمية التنمية البشرية ومراعاة الخصوصيات المحلية والإمكانات الاقتصادية المتاحة محليا وفق سياسة واستراتيجية تنموية تشاركية تواكب مختلف الفاعلين المحليين من افراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني إسهاما في تنمية محلية شاملة، غير أن تحقيق أهداف التنمية عادة ما يصطدم بمعوقات على مستويات متعددة طبيعية اقتصادية بشرية اجتماعية سياسية. مما يستدعي إيجاد آليات لتجاوز هذه الاكراهات وهو ما سنحاول من خلال هذا المقال المعنون بإكراهات وإمكانات التنمية بالحوض الغربي.

الخريطة رقم(1) توطين المنطقة المدروسة

المصدر: أطلس موريتانيا 1993/1994، بتصرف من الباحث

تحديد مفهوم التنمية:

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجيهات الفكرية والإيديولوجية وكذلك اختلاف تخصصات العلماء والباحثين، ومع ذلك سنحاول تحديد دلالات المصطلح من زوايا عدة بشيء من التحليل قصد تبيان مضامين المصطلح التي تتماشى مع هذا المقال وذلك حسب الآتي:

←عملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من السكان[1].

←مجموعة من العمليات تتضافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية.[2]

←مدى وفرة الطاقات والإمكانات والكفاءات التي تمكن المجتمع من تحقيق هذا الهدف.

←التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح في التغيير.

←توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم.

←ويتحدد مفهوم التنمية في جانبين:

- جانب علمي يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنلوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع؛
- جانب أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التي تسعى برامج التنمية تحقيقه.

←ويختلف مفهوم التنمية حسب التوجهات الفكرية والآيديولوجية فهو يختلف في الفكر الرأسمالي عنه في الفكر الاشتراكي، وبشكل عام يمكن إظهار عدة اتجاهات تسيطر على طبيعة التنمية اليوم:

---

[1]- طلعت مصطفى السروزبي، فؤاد حسين حسن وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص: 16

[2]- عيسات العمري، مقال بعنوان معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الثاني، المجلد السابع، ديسمبر 2016، ص: 163.

- اتجاه محافظ: يرى أن الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم.
- اتجاه وضعي: يرى أن التنمية تتحقق من خلال تعديلات وظيفية دون المساس بتكامل النسق القائم واستمراريته.
- اتجاه اشتراكي: يسعى لتغيير الأساس المادي للمجتمع ويرى بأن مقومات المجتمع الاشتراكي تعتمد على ثلاثة أبعاد: بعد اقتصادي يعتمد على تدخلات الدولة في اختيار كافة البرامج والمشروعات وتحديد الأنشطة الاقتصادية للمجتمع. وبعد اجتماعي يقوم على دعم الطبقة الرأسمالية. وبعد سياسي يعتمد على تعدد الأحزاب السياسية.
- اتجاه رأسمالي: تتركز فكرته على عدة أبعاد: بعد اقتصادي يقوم على عدم قبول تدخلات الدولة (الحرية الفردية) والتخطيط القطاعي ودعم الملكية الفردية-وبعد اجتماعي يقوم على دعم الطبقة الرأسمالية-وبعد سياسي يتمثل في تعدد الأحزاب السياسية.[1]

←عملية التنمية تعني مجموعة ظواهر التغير الثقافي الدينامي الواعي والموجه وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة فيما مضى وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا. ويرى محمد الجوهري بأن العملية التنموية تعبئتها تمر بثلاث مستويات: المستوى التكنلوجي المتمثل في تغيير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال والتوزيع-المستوى الاقتصادي الهادف إلى التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التعليم والتخطيط وتوزيع العائد-مستوى اجتماعي يتمثل في تحريك النظام الاجتماعي.

←أما الأمم المتحدة فترى بأن مفهوم التنمية يدخل ضمن المفاهيم الآتية:

- المفهوم القطاعي المعتمد على القطاعات الخدمية.
- المفهوم الفئوي حيث التركيز على فئات معينة من المجتمع (الشباب-النساء-المعوقين).
- المفهوم الإشكالي يعتمد على تحديد طبيعة المشاكل ودواعيها وآثارها.

وإن كانت هيئات الأمم المتحدة أصبح مفهوم التنمية لديها محدد في مفاهيم جديدة مثل المساوات في الفرص والتحرر الإنساني. وتستند جل نظريات التنمية في الدول النامية على أربعة افتراضات أساسية:[2]

---

[1]- إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 24-26 مارس 1977.

[2]- التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرجع سابق ص: 21.

1- أن التنمية يقصد بها التقدم نحو أهداف عامة معينة ومحددة بوضوح مشتقة من واقع الدول المتقدمة.

2- أن الدول النامية تسعى نحو نموذج قائم أمامها تمثله الدول المتقدمة من خلال التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية.

3- أن تحديد عمليات اقتصادية سياسية سيكولوجية وحصرها يمكن الدول النامية من حصر شامل للموارد الاقتصادية لهذه الدول.

4- من الضروري التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع لدعم سياسة التنمية.

ومن وجهة نظر الباحثين والمختصين مفهوم التنمية:

← من المنظور السياسي تعليم أحسن وصحة أوفر ومسكنا أنسب ووسائل اتصال ونقل أكفأ وأرخص، وإحلال الآلة محل الجهد البشري وتنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمن والمكان والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب.

← من المنظور الاقتصادي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لدى الأفراد من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وخلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

← من منظور الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين توفير الفرص لممارسة الانسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية والعدالة والتكافؤ في الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية.

← المنظور الديني مطابقة السلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقل الانسان وروحه وبدنه فيكون قادرا على تحقيق خلافة الله في الأرض ويسيطر على البيئة ويستغلها أحسن استغلال دون ما شطط.

← المنظور الاجتماعي والنفسي تحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع.

نستنتج مما سبق أن التنمية سلسلة من عمليات إحداث التغيير تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي معين إلى واقع آخر أفضل منه. فهي تعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن. فهي عملية داخلية ذاتية ديناميكية مستمرة تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وتنوع الإمكانات الكامنة، ولذا تنطوي على شرطين أساسيين: إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية-توفير الترتيبات المؤسسية للاستفادة من الإمكانات لأقصى حد لها.

فالتنمية تفاعل بين السكان والموارد الطبيعية المتاحة وبعبارة أخرى عملية تنصب على استثمار السكان للإمكانات الطبيعية المتاحة. لذا نتساءل عن إكراهات وإمكانات التنمية بالحوض الغربي؟

إكراهات وإمكانات التنمية بولاية الحوض الغربي

تدخل ولاية الحوض الغربي ضمن الولايات العشر الزراعية-الرعوية على المستوى الوطني لكن موقع الولاية في أقصى الجنوب الشرقي يجعلها رغم ما تمتاز به من إمكانات تعاني من إكراهات طبيعية بشرية اقتصادية اجتماعية سياسية نجملها باختصار كما يلي:

1- إكراهات وإمكانات طبيعية

إن أي عمل تنموي مثمر يتطلب دراسة مسبقة للمنطقة المرغوب في تنميتها، سواء تعلق الأمر بمظاهر سطحها، أو مناخها، أو نوع تربتها، لذا فسأحاول إبراز هذه العوامل الطبيعية، من خلال التعرض ل:

مظاهر السطح

إن ولاية الحوض الغربي عبارة عن امتداد طبيعي لحوض تاودني الشاسع(الذي هو عبارة عن سهل تحاتي قديم، أثرت فيه عوامل التعرية عبر العصور الجيولوجية، مشكلة جزءه الجنوبي، حيث تحيط به من الشمال والشمال الغربي، سلسلة من الهضاب، شبه متواصلة، تشكل نصف دائرة قطرها 450 كلم، تتكون من مرتفعات تكانت ولعصابه، وظهر النعمة وولاته، وهذه المنطقة تعتبر متجانسة نوعا ما، وقليلة المرتفعات ويتراوح الارتفاع العام بها ما بين(200-260) متر، من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي، تمشيا مع الميل العام للمنطقة) وسهوله الرسوبية المنتهية جنوبا بجمهورية مالي وبالوسط غربا سلسلة أفله المكونة من الصخر الرملي، فتضاريس الولاية تعتبر متجانسة نوعا ما وقليلة الارتفاع بحيث لا يتجاوز ارتفاعها 350 متر فوق سطح البحر[1]. وتنقسم الولاية من حيث مظاهر السطح إلى:

أ- سلسلة مرتفعات أفله: ظهرت هذه السلسلة إثر الحركة الهر سينية التي انتابت حوض تاودني، ومعظم صخورها من الحجر الرملي لكوارتز، ذات التواءات تتميز بالحدة والتدرج في التناقص من الغرب نحو الشرق، حيث تتباعد الكتل وتتعزل عن بعضها، ويقل ارتفاعها في نفس الاتجاه، مكونة تلال على شكل شواهد تعرف بالكلابة عددها يصل 40 تلا[2]، هذه التلال تبرز وسط كثبان رملية ثابتة، تفصلها أحيانا منخفضات ضيقة تتجمع فيها مياه الأمطار في فصل الخريف،

---

5 - سيداتي ولد خطري، التصحر وتأثيره على الزراعة والنباتات في ولاية الحوض الغربي، بحث لنيل الإجازة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، قسم الجغرافيا، سنة 2001- 2002 الصفحة رقم 5.

6-المختار ولد اسويلك، السكان في ولاية الحوض الغربي، بحث لنيل الإجازة، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، 1887-1988، ص: 2- 13.

لكنها سرعان ما تجف لسرعة التسرب، ولا تلبث هذه التلال أن تنقطع تاركة الظهور لتلال عيون العنتروس، في اتجاه شمال غربي جنوب شرقي، وهي امتداد لكتلة أفله من حيث تكوينها الجيولوجي، لكنها أقل ارتفاعا وأكثر تقطعا، ويمكن أن نقسم هذه الصخور إلى قسمين:

- أحجار رملية اكوارتيزية تكون قاعدة أفله ملتحمة ومتماسكة.
- أحجار رملية هشة، مكونة لقاعدة عيون العنتروس، سهلة التفكك.

ب- نطاق الكثبان الرملية: في الجهة الشمالية من الولاية، هذه المنطقة مغطاة بالرمال المتحركة نظرا لقوة الرياح السائدة وعدم وجود حواجز طبيعية تحد من حركتها، وتمتاز بقلة التساقطات المطرية 150 مليمتر سنويا.

ج-سهل الحوض: يقع في جنوب المرتفعات، متجانس ومنبسط نسبيا، ويمثل منطقة الرعي بالولاية، يعرف تساقطات مطرية جد مهمة بالمقارنة مع بقية جهات الولاية(تتجاوز أحيانا 350 ملمتر) لكن كمية أمطاره تتناقص تدريجيا من سنة لأخرى، ارتفاعه يتراوح بين (0-2) متر فوق مستوى سطح البحر، تقسمه شبكة من الأودية (لمسيلة، الشوطات ...)، فلمسيلة عبارة عن واد ميت مغطى بالرمال يحتضن بركا كبيرة تتجمع فيها المياه المطرية خلال فترة التساقطات (الخريف)، أما الشوطات فأرضيتها خصبة، تقام عليها الزراعة المطرية لسهولة احتضانها للمياه وسيلانها بعض السنوات وتمتاز هذه المنطقة بممارسة النشاط الزراعي نظرا لحظوظها المطرية سنويا ولخصوبة تربتها، وهو ما يخول لنا التساؤل عن التربة بالولاية؟

<u>التربة بولاية الحوض الغربي</u>

تربة ولاية الحوض الغربي عبارة عن كثبان رملية، تتخللها حبيبات طينية، تكثر كلما اتجهنا نحو الجنوب من مكان لآخر، وبتأثر توزيع التربة في الولاية بالأوضاع المناخية وبتذبذب الأمطار من الجنوب نحو الشمال وحركة الرياح وقوتها، كما تخضع للتكوين الجيومرفولوجي للمنطقة، وعموما يمكننا أن نجد ثلاثة أصناف من الترب بولاية الحوض الغربي (انظر خريطة التربة).

- تربة رملية، توجد بشمال الولاية.
- تربة يغلب عليها اللون الأصفر الرمادي الضارب، تقع في وسط الولاية على امتداد أفله حتى تتجاوز عيون العنتروس.
- تربة بنية داكنة تميل إلى الاحمرار، توجد في جنوب الولاية، وهي صالحة للزراعة المطرية، وينمو بها الغطاء النباتي في فترة الخريف إذا ما تساقطت كميات المطر الكافية وتوفرت الظروف المناخية الملائمة.

ونظرا لتأثر تكوين التربة بمجموعة من العناصر، من بينها المناخ، نتساءل هنا عن طبيعة المناخ بالولاية؟

مناخ ولاية الحوض الغربي

يقصد بالمناخ نظريا، مجموعة الظروف الجوية السائدة في مكان معين من سطح الأرض خلال فترة زمنية طويلة (30 سنة)[1]، ويؤثر المناخ على الإنسان من خلال نوع السكن الذي يقطنه، وكذلك نوع النشاط الذي يتعاطاه، وخلال العقود الأخيرة لفتت دراسات حديثة الأنظار إلى تأثير محتمل للإنسان على المناخ، وهو ما أصبح مشاهد اليوم، حيث أصبح الإنسان بفضل التقنيات الحديثة، يخلق الجو المناسب لأنواع المزروعات المختلفة(الزراعة المغطاة مثلا)[2]، ويتحكم في مناخ ولاية الحوض الغربي مركزين للضغط، أحدهما مركز الضغط المرتفع الآسوري، الذي هو مصدر الرياح التجارية الشمالية الشرقية، التي تمتاز بالجفاف والبرودة في الفصل البارد، بينما تكون حارة جافة محملة بالغبار في الفصل الحار، وتهب مع نهاية اكتو بر وتستمر حتى بداية يوليو.

أما المركز الثاني، فهو مركز الضغط المنخفض الاستوائي، الذي هو مصدر الرياح الجنوبية الغربية الممطرة، التي تهب مع بداية شهر يوليو مستمرة حتى نهاية شهر اكتوبر، مما يعني ارتباط التساقطات المطرية في الولاية بهذه الرياح الجنوبية الغربية. لا يخفى علينا أهمية المناخ في دراسة الجغرافيا الاقتصادية، وبصفة خاصة في الجغرافيا الزراعية، واستغلال الأراضي، لما له من علاقة قوية بالإنتاج الزراعي والرعوي والغابي.[3] الولاية من الولايات الأكثر تساقطات على المستوى الوطني، مقارنة مع بقية ولايات الوطن، مع ملاحظة تفاوتات كبيرة بين شمال الولاية الصحراوي وجنوبها المطر، وهكذا فمتوسط التساقطات المطرية المسجلة حسب محطات قياس المطر بلعيون والطينطان وتامشكط وعين فرية واطويل وكويني في السنوات الأخيرة يبين كميات مطرية كبيرة في جنوب الولاية، هذه الأمطار تتفاوت بين 300 مليمتر شمالا و450 مليمتر جنوبا.[4]

الغطاء النباتي بالولاية

الغطاء النباتي بقرية البربارة متغير، حسب توفر المياه، والتساقطات المطرية، وحسب الظروف المناخية، وما ينطبق عليها، ينطبق على الولاية بصفة عامة، حيث نجد بها أنواعا من الأشجار التي

---

7 – عبد الرحمن بواسنينة، مبادئ علم المناخ، مركز النشر الجامعي، الطبعة الأولى، 2002، ص: 29.

8 – مبادئ علم المناخ، مرجع سابق ص: 25.

9–علي البنا، أسس الجغرافيا المناخية والنباتية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1968، ص: 3.

10– البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر بولاية الحوض الغربي، سبتمبر 2004، الصفحة 6.

تعيش في المناطق الجافة، كاسدر(العناب)، وتيشط (الزقوم)، وينبت أسفل هذه الأشجار نباتات في فصل الخريف (حيث تتساقط الأمطار).

وبشكل عام باختلاف الحرارة والرطوبة تختلف طبيعة النباتات، وهذا يعني تغير شكل الغطاء النباتي، فكثرة الأمطار مع الحرارة المرتفعة، تساعد على تشكيل الغابات الاستوائية الكثيفة، وقلة المطر مع شدة الحرارة، تساعد على وجود النباتات المتأقلمة مع المناطق الجافة، ومثالها بولاية الحوض الغربي السدرة (العناب)، وتيشط (الزقوم)، والتيدوم(تيبلدي)، والنخيل في المناطق المدارية الجافة[1]، وينقسم توزيع الغطاء النباتي في الولاية حسب توفر المياه والتساقطات المطرية إلى منطقتين هما:

– منطقة جنوبية وجنوبية غربية حيث تتكون النباتات هناك من سفانا عشبية متنوعة ذات أشجار طويلة وورقة، معدل ارتفاعها 8 متر مثالها شجرة التيدوم (تبلدي) وعلميا تسمى Anda Sonia digitata وهي شجرة مثمرة، تيكفيت Cobretum gltinosum، دمب (العرعر) celerocarya birea، تنبت أسفلها أعشاب فصلية.[2]

– منطقة أفله في الشمال الغربي وأهم ما فيها الغابة، التي تبدأ من مدينة تامشكط وتمتد على مساحة قدرها 1650هكتار.

نستخلص من التحليل السابق أنه رغم المعوقات الطبيعة للتنمية بالولاية فهي تتوفر على الإمكانات الآتية:

- أن الولاية تتوفر على إمكانات مائية جوفية مهمة، في المنطقة الشمالية الغربية منها، وهو عامل مهم يمكن استغلاله في حل مشكلة المياه المطروحة بحدة لممارسة الأنشطة الزراعية.
- تربة خصبة بجنوب الولاية، يمكن استغلالها للاستصلاح الزراعي حيث التساقطات المطرية مهمة في فصل الخريف وينمو بها الغطاء النباتي.
- تنتشر الكثبان الرملية بشمال الولاية، حيث كميات المطر قليلة، لكن بها غابة تامشكط وتحتوي على عدد مهم من السدود يمكن استغلالها بشكل جيد لممارسة الأنشطة الزراعية.

---

[1] – أحمد بلاوي، دروس في جغرافية المناخ، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986، ص: 97.

[2] – بشيري ولد محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، انواكشوط، 1993، الصفحات من 85–87.

الخريطة رقم (2) أنواع التربة بولاية الحوض الغربي

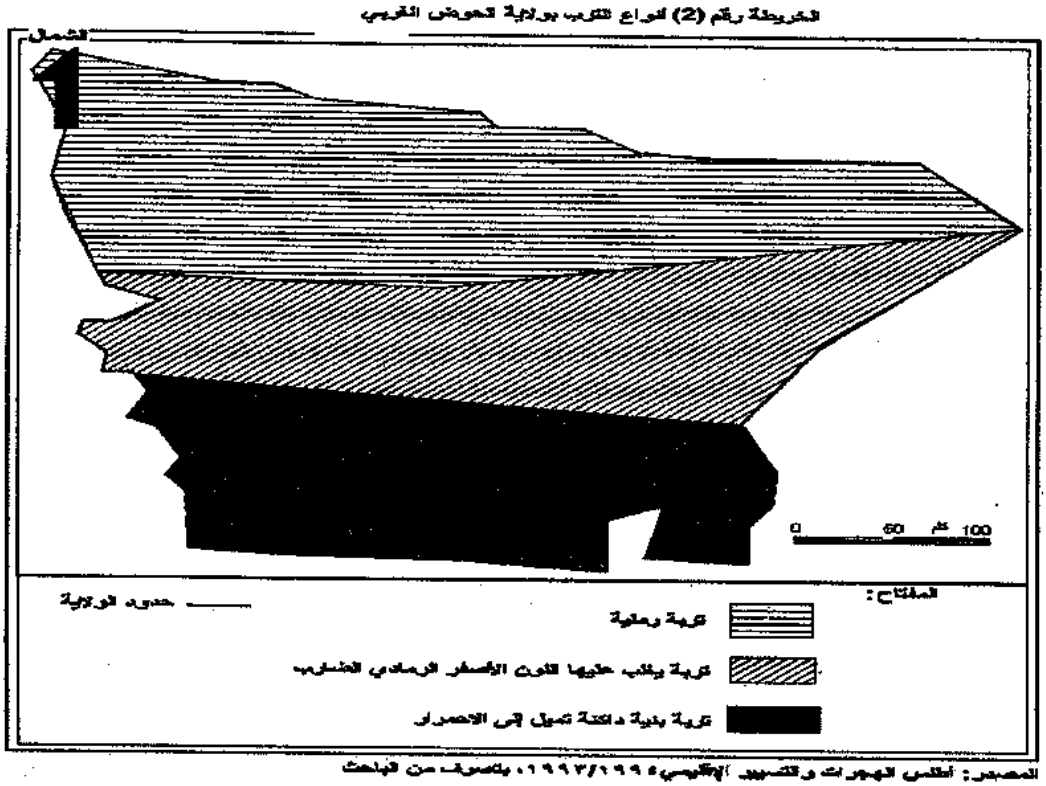

المصدر: أطلس الهجرات والتنمية الإقليمي، ١٩٩٩/١٩٩٣، بتصرف من الباحث

2- إكراهات وإمكانات بشرية

السكان هم العمود الفقري للتنمية، وبدون تأهيلهم لا يمكن أن تتحقق أية تنمية، فهم المنفذون لبرامجها وأعمالها، لا سيما إذا تعلق الأمر بالجانب الفلاحي، وهم المستهدفون بها، لذا كان من الضروري معرفة عددهم، ومستوى نموهم، وطريقة توزيعهم، ومدى حيويتهم ونشاطهم وحركتهم لتحديد مدى أهمية مساهمتهم في التنمية بالولاية.

سكان ولاية الحوض الغربي حسب إحصاء (2013) 294109 نسمة وهو ما يمثل 8,3% من مجموع سكان الوطن (139780 ذكور نسبة 47,5% و154329 إناث نسبة 52,5%)،[1] بمعدل نمو وصل 2,63 على مساحة قدرها 53400كم^2 وبكثافة سكانية لا تتجاوز 5,5 نسمة للكلم المربع، يتوزع سكان الولاية بين أربع مقاطعات هي: لعيون (65237) نسمة، كوبني (92689) نسمة، تامشكط (39014)

[13]-المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، 2013، التركيب النوعي والعمري للسكان، الصفحة: 13 – 25–26 والتوزيع المجالي للسكان، ص: 17.

نسمة، الطينطان (97169) نسمة، وبين 27 بلدية. الجدول رقم 1 تطور عدد سكان ولاية الحوض الغربي حسب المقاطعات بين 1977-2013:

الولاية السنة	1988	2000	2013
لعيون	35156	46273	65237
كوبني	47666	71440	92689
تامشكط	24038	30760	39014
الطينطان	52436	63683	97169
المجموع	159296	212156	294109

المصدر : الدليل السنوي للإحصاء 2001 ص:29، والدليل السنوي للإحصاء 2014، ص: 25.

من خلال الجدول السابق يتبين تزايد عدد سكان المقاطعات في كل إحصاء بتفاوت بين المقاطعات ما يوحي بالزيادة الطبيعية للسكان وتدفق الهجرة من الريف إلى المدينة ولعل ذلك ما يبينه بوضوح أكثر التمثيل البياني الآتي:

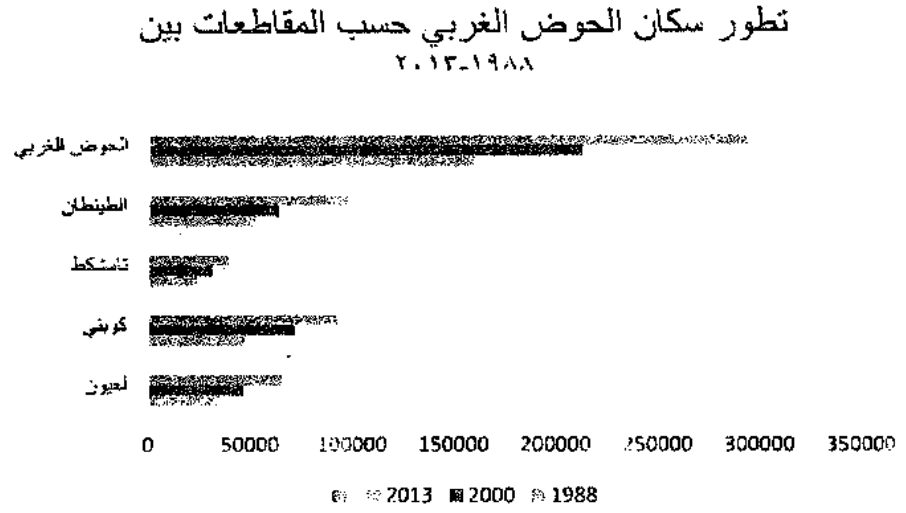

وعند تحليل بنية السكان في ولاية الحوض الغربي حسب إحصاء (2013)، يتبين أن مقاطعة الطينطان تحتل المرتبة الأولى من حيث النظرة الديمغرافية بنسبة تقدر ب 33%، تليها مقاطعة كوبني بنسبة

31,5%، وذلك يعود إلى جودة أراضي هذه المنطقة الجنوبية من الولاية وكثرة تساقطاتها المطرية سنويا، ثم مقاطعة لعيون بنسبة 22%، وبالمرتبة الأخيرة مقاطعة تامشكط بنسبة 13% تقريبا ويعود ذلك إلى كونها منطقة صحراوية. أما بالنسبة لنشاط السكان في الولاية فتختلف نسبة نشاطهم حسب الأوساط، حيث نجد أن 60% من اليد العاملة النشطة تشتغل في القطاع الفلاحي، بتوزيع غير متساوي بين الرجال والنساء (49% مقابل 51% للرجال)،[1] وذلك يعود للاهتمام الذي أحطن به من طرف المشاريع التنموية المشجعة لهن كوجهة جديدة في استراتيجية الدولة المبنية على تشجيع العنصر النسوي في جميع النشاطات، لا سيما بالقطاع الفلاحي، وذلك سعيا وراء تحقيق نسبة نشاط مرتفعة. وبلغ عدد السكان النشطين في الولاية حسب آخر إحصاء 143500نسمة ما يمثل نسبة 49% تقريبا من مجموع سكان الولاية بتفاوت بين الوسط الريفي (114073 نسمة 79%) والوسط الحضري (24891 نسمة 17%). كما أظهرت نتائج إحصاء 2013 أن سكان الولاية كغيرها من ولايات الوطن، استوطنوا المناطق الحضرية بشكل مكثف، حيث ازداد عدد الحضر ما بين (2000-2013) ب 93508 نسمة، إذ كانوا في سنة 2000 يقدرون ب 191770 نسمة، في حين وصلوا 285278 نسمة سنة 2013، وبالمقابل تناقص سكان الرحل من 20338 نسمة سنة 2000 إلى 8831 نسمة سنة 2013.[2] تطور عدد المستقرين بشكل سريع ومذهل يعلل بسنوات الجفاف التي عرفتها الولاية في السبعينات والثمانينات والتسعينات، والتي تسببت في فقدان الرعاة والمزارعين لفرص عملهم وفقر سكان الريف، ما نجم عنه تفكير سكان الريف في مغادرته بحثا عن العمل.

3- إكراهات وإمكانات اقتصادية اجتماعية سياسية

إن تحليل التطور الحاصل في اقتصاد ولاية الحوض الغربي، يظهر مدى هيمنة نشاطات القطاع الأول على الاقتصاد المحلي، حيث يسهم ب 77,5% مقابل 17% لقطاع النقل، و4,9% بالنسبة للقطاع الثانوي، وعليه فإن القطاعات التقليدية في الاقتصاد المحلي، التي بإمكانها جذب النمو الاقتصادي على مستوى ولاية الحوض الغربي هي الزراعة والتنمية الحيوانية إضافة إلى الأنشطة غير الفلاحية (الصناعة التقليدية، استغلال بعض المصادر المحلية كالحجارة المصنعة...). إن ولاية الحوض الغربي من الولايات الزراعية الرعوية الغابية وتقام بها عدة زراعات (بمساحات مضطربة تراوحت بين 19941 هكتار سنة 2011 و10317 هكتار سنة 2017 وإن كانت المساحات المزروعة

---

[14]- Diagnostique du secteur Rural dans la wilaya du Hood-El Gharbi ; juin 2004 ; p ; 4

[15]-الدليل السنوي للإحصاء 2014، مرجع سابق، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ص: 11، والتركيب النوعي والعمري للسكان، ص:.13

لا تتجاوز غالبا 35% من المساحة الصالحة للزراعة وبمردودية 350 كغ للهكتار وبإنتاج غير مستقر تراوح بين 5475 طن سنة 2011 و3636 طن سنة 2017) هي:

– الزراعة المطرية: وهي زراعة توسعية لاتزال تستخدم الوسائل البدائية كالمحراث التقليدي دون استعمال البذور المحسنة–الزراعة الفيضية: وتكون في المناطق المنخفضة والمعرضة للفيضانات والتي تبلغ مساحتها 8780 هكتارا بمر دودية ضعيفة (بالولاية 33 سدا تمكن من زراعة 3320 هكتار)؛

–زراعة الواحات تحتل مساحة قدرها 705 هكتارا موزعة على 34 واحة تتم زراعتها بتقنيات تقليدية؛

– زراعة الخضروات تحت النخيل مساحتها تتراوح بين 98 هكتار إلى 120 هكتار سنويا وفي سنة 2011 تقدر المساحة المخصصة لهذه الزراعة ب 140 هكتار. متوسط الإنتاج الزراعي السنوي لولاية الحوض الغربي لا يكاد يصل 4834 طنا ولا يغطي إلا 11% من الحاجيات الغذائية من الحبوب[1].

ومن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي بالولاية: قلة الآبار والآبار الرعوية–ضعف تغطية تلقيح الحيوانات–عدم حماية المراعي من الحرائق –عدم انتظام الأمطار ورداءة توزيعها زمانا ومكانا– النقص الحاصل في توفر المحراث الحيواني (فأغلب أعمال الفلاحة إن لم نقل كلها معتمدة على الجهد البشري مما يحد بصفة معتبرة من المساحات المستغلة ويشوش على يومية النشاطات)– تسرب الماشية إلى الحقول وعدم حماية المناطق المزروعة.– تكاثر الآفات الزراعية.– النقص في المدخلات الفلاحية– نقص المنشآت مقارنة بالمخزون القابل للاستغلال–والضعف الحاصل في الصيانة وإصلاح المنشآت المتعطلة–الأسعار المرتفعة لعمليات إنجاز السدود– استعمال البذور غير الملائمة من طرف المزارعين– ضعف المصادر المائية والأنظمة الغير الملائمة لرفع المياه– نقص في تطوير النظام الإنتاجي حيث بقي تقليديا– العزلة والتهديد الحقيقي بالرمال–نقص في شبكات التموين بالمدخلات وتسويق الإنتاج– عدم وجود سوق للتموين المنتظم بالمدخلات– غياب حماية مزارع الخضروات من دخول الحيوانات الأليفة– غياب يد عاملة متخصصة وذات معرفة دقيقة للتقنيات الزراعية الملائمة يؤدي إلى خسارات فادحة في المزارع والوسائل الموفرة للإنتاج (الوقت، المدخلات، المصادر)– غياب شبكة تسويق وبنى تحتية ملائمة لتخزين المواد وحمايتها من التلف.

أما التنمية الحيوانية المتبعة في الحوض الغربي فهي من النمط التوسعي ويشتغل بها 41175 مستغلا وهو ما يمثل 70% من اليد العاملة النشطة في الولاية. يقدر الإنتاج السنوي من اللحوم الحمراء ب 15.121 طن (أي ما يعادل 15% من الإنتاج الوطني) حيث يمكنها ذلك من الاستقلال الذاتي في

---

[16] –وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر في ولاية الحوض الغربي، مكتب للدراسات الاقتصادية والبيئية والإجتماعية، نوفمبر 2012، ص :20–23.

هذا المجال ويبقى إنتاج اللحوم البيضاء مقتصرا على المستوى العائلي لأن تربية الدواجن ذات الطابع التجاري ما زالت محتشمة في الولاية. أما الإنتاج من الألبان فيقدر ب 64.379 طن ويمثل هذا الإنتاج 263,87% من حاجيات سكان الحوض الغربي (منتوج وافر في الخريف من يوليو وحتى نوفمبر يقابله منتوج قليل من نوفمبر حتى يوليو). عدد الماشية وصلت سنة 2011: 1650000 من الغنم 360000 من الأبقار و 85000 من الإبل.[1] وفي مجال البنى التحتية تحتوي الولاية على 4 مسالخ موجودة في عواصم المقاطعات ومساحات ذبح في جل البلديات ولا تحتوي على أي بنى تحتية للحفظ (التبريد والتجفيف ...). وفي مجال الصحة الحيوانية يوجد بالولاية 53 حظيرة تلقيح 27% منها غير صالحة للاستعمال وتحتاج لإعادة التأهيل. يعاني القطاع من عدة معوقات: -ضعف معدل التلقيح السنوي للمواشي-نقص المصادر البشرية المتخصصة في مجال التنمية الحيوانية: الأطباء البيطريون والمهندسون البيطريون والمساعدون والممرضون البيطريون-النقص في تطوير زراعة الأعلاف-النقص الحاصل في معرفة تقنيات قطع وتكييف الحشائش وتقنيات حفظ وإغناء الأعشاب (إضافة مادة اليوريا ...) -النقص الحاصل في التنظيم الذي يساعد مربي الماشية على شراء العلف-قلة الخطوط الواقية-سوء التوزيع الحاصل في بعض الأحيان في الآبار والآبار الرعوية.

تتمثل إكراهات التنمية الاجتماعية والسياسية بالولاية في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وسوء توزيع السكان جغرافيا وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا بين المناطق المختلفة ونقص الثقافة الاستهلاكية وانتشار المسلكيات الفاسدة كسوء إدارة المنشآت والتخلف في أساليب العمل الإداري وتضارب القرارات الإدارية في بعضها البعض وتناقضها أحيانا وغياب المناخ الديمقراطي وسيطرة العلاقات التقليدية والقبلية على العلاقات الرسمية وتمركز القرارات السياسية في أيدي بعض الجماعات.

خاتمة

إن النشاطات الاقتصادية الأساسية في الحوض الغربي تتركز على الزراعة والتنمية الحيوانية والتجارة وعليه فإن القطاعات التقليدية في الاقتصاد المحلي التي بإمكانها أن تجذب النمو الاقتصادي على مستوى الولاية هي الزراعة والتنمية الحيوانية، إضافة إلى النشاطات الحضرية وشبه الحضرية (الصناعة التقليدية، السياحة، واستغلال بعض المصادر المحلية كالحجارة المصنعة والصمغ العربي زيادة على الإمكانات التي توفرها التجارة عبر الحدود). ورغم هيمنة الجفاف على المنطقة فإنها يمكن استغلال ما تحظى به وجود مياه باطنية وسطحية هامة نسبيا

[17] -الحملة الزراعية 2015-2016 و2017-2018 ص: 15 والبرنامج الجهوي لمحاربة الفقر بالحوض الغربي، ص:6-28.

تحتاج تعبئتها إلى تنفيذ مشاريع مختلفة للتنقيب عليها في الباطن وتخزين مياه السيول بواسطة السدود المحكم فيها لهدف مزدوج (توفير المياه لسقي الماشية والزراعة المعاشية)، وتوفير مياه الشرب لسكان المجال-توفر أعداد كبيرة من الماشية لدى السكان بالمجال.-توفر مراعي فسيحة بالمجال في فترة التساقطات يمكن الاستفادة منها أغلب السنة.-إمكانية رفع مردود القطعان، وذلك بواسطة تحسين المراعي وتدعيم التغطية الصحية للحيوانات وتشجيع المربين على تحسين النوع وتطوير أساليب رعاية الماشية وتوفير تغذية مكملة لها في الفترات المناسبة (فترة الصيف، وهي الفترة الممتدة ما بين مارس ويوليو). قابلية تأطير مربي الماشية من أجل تحسين الأساليب المتبعة للرعي.

التوصيات

في ظل هذه المعوقات التي تحول دون تنمية ولاية الحوض الغربي نقترح التوصيات الآتية للحد من تأثير تلك المعوقات: تطوير منظومة الطب البيطري بالولاية -توفير قروض ميسرة لمشروعات التربية الحيوانية-تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين حالة المراعي والرفع من مردوديتها وتحسين المداخيل وحماية البيئة-تطوير تربية الأبقار وإحداث الإسطبلات لهذا الغرض مما يستدعي تشجيع ممارسة مزروعات علفية، قليلة استهلاك الماء، كما يتطلب ذلك أيضا تحفيز الفلاحين ومربي الماشية عن طريق توزيع الأعلاف بأثمان مناسبة وتأطير الفلاحين وإحداث المصالح البيطرية الملائمة-تطوير زراعة الخضروات بالأراضي التي لا تزال تمارس فيها زراعة الحبوب لتلبية جزء من الطلب المحلي-تشجيع استقرار وحدات صغيرة لمعالجة المنتجات الفلاحية (الخضروات، التمور..)، وتربية الماشية (الحليب ومشتقاته والجلود...).

المصادر والمراجع:

1. أحمد بلاوي، دروس في جغرافية المناخ، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986.
2. إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 24-26 مارس 1977
3. بشيري ولد محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، انواكشوط، 1993
4. الدليل السنوي للإحصاء 2014 (الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان) و(التركيب النوعي والعمري للسكان).
5. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر في ولاية الحوض الغربي، مكتب للدراسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، نوفمبر 2012

6. الحملة الزراعية 2015-2016 و2017-2018
7. طلعت مصطفى التروسي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، دار نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001
8. مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الثاني، المجلد السابع، ديسمبر 2016
9. المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء .2001
10. المختار ولد اسويلك، السكان في ولاية الحوض الغربي، بحث لنيل الإجازة، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، 1887-1988.
11. سيداتي ولد خطري، التصحر وتأثيره على الزراعة والنباتات في ولاية الحوض الغربي، بحث لنيل الإجازة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط، قسم الجغرافيا، سنة 2001-2002.
12. عيسات العمري، مقال بعنوان معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي.

13. Diagnostique du secteur Rural dans la wilaya du Hood- El Gharbi ; juin 2004.